

الفصل السادس

كسر طاغوت حجة المفلسين (المصلحة) :

المبحث الأول : أنواع للمصالح:

المبحث الثاني : أول من قدم المصالح على النصوص :

المبحث الثالث : إبطال تقدم (المصالح) على النصوص :

المبحث الرابع : تنبيهات في مسألة المصلحة :

تمهيد

قال ابن القيم رحمه الله تعالى عند كسره لطواغيت أهل الأهواء في زمانه¹:

" **الفصل الرابع والعشرون** : في ذكر الطواغيت الأربع التي هدم بها أصحاب التأويل

الباطل معادل الدين ، وانتهكوا بها حرمة القرآن ، ومحووا بها رسوم الإيمان وهي :

1- قولهم : إن كلام الله وكلام رسوله أدلة لفظية لا تفيد علماً ولا يحصل منها يقين.

2- وقولهم : إن آيات الصفات وأحاديث الصفات مجازات لا حقيقة لها.

3- وقولهم : إن أخبار رسول الله الصحيحة التي رواها العدول وتلقتها الأمة بالقبول لا

تفيد العلم وغايتها أن تفيد الظن.

4- وقولهم : إذا تعارض العقل ونصوص الوحي أخذنا بالعقل ولم نلتفت إلى الوحي.

فهذه الطواغيت الأربع :

هي التي فعلت بالإسلام ما فعلت ، وهي التي محت رسومه ، وأزالت معالمه ، وهدمت قواعده ، وأسقطت حرمة النصوص من القلوب ، ونهجت طريق الطعن فيها لكل زنديق وملحد ، فلا يحتج عليه المحتج بحجة من كتاب الله أو سنة رسوله إلا لجأ إلى طاغوت من هذه الطواغيت واعتصم به واتخذ حنة يصد به عن سبيل الله .

والله تعالى بحوله وقوته ومنه وفضله قد كسر هذه الطواغيت طاغوتاً طاغوتاً على السنة وخلفاء رسله ، وورثة أنبيائه ، فلم يزل أنصار الله ورسوله يصيحون بأهلها من أقطار الأرض ، ويرجمونهم بشبه الوحي ، وأدلة المعقول ، ونحن نفرّد الكلام عليها طاغوتاً طاغوتاً : ثم شرع في كسرها رحمه الله تعالى وجزاه عن الإسلام وأهله خير الجزاء .

قلت :

رحمك الله يا أبا عبد الله ، فلقد أحدثت طواغيت من بعدك ، ومن هذه الطواغيت التي (محّت رسوم الإسلام ، وأزالت معالمه ، وهدمت قواعده ، وأسقطت حرمة النصوص من القلوب ، ونهجت طريق الطعن فيها لكل زنديق وملحد) طاغوت (المصلحة) : والذي (لا

¹ الصواعق المرسلة : 2 / 632 .

يُحتج على المبطل بحجة من كتاب الله أو سنة رسوله إلا لجأ إلى هذا الطاغوت (المصلحة) واعتصم به ، واتخذ حنة يصد به عن سبيل الله!).

وهذا أمر لمسنه وتحققناه ، والناس فيه بين مستقل ومستكثر ؛ كباقي الطواغيت التي ذكرها ابن القيم رحمه الله ؛ فإن الناس الذين يتسلحون بها ليسوا على حدٍ سواء ، بل هم بين الغالي والمقتصد .

وهذه مسألة عظيمة ، جليلة ، لا يعرف خطرها إلا من عرف فروعها ، وما لحق الأمة منها ، فإنك لا تكاد تجد أحداً عارض النصوص برأيه في هذا الزمان إلا ويرد عليك إذا بينت له بقوله (هذه المصلحة) ، و الأمر في كسر هذا الطاغوت قد جمعت فيه بحمد الله (كتاباً) لم يكتمل بعد، ذكرت في كسره الأدلة النقلية والعقلية وكلام أهل العلم ، مع ذكر ما ترتب على ذلك من مفسد بالتفصيل ، وسأذكر في هذا الفصل مختصراً لما جمعته لمناسبة الرد على (شبهة الاستدلال بالمصلحة).

المبحث الأول الكلام على أنواع المصالح

من المعلوم لدى كل مسلم أن الشريعة الإسلامية لا تأمر إلا بما مصلحته خالصة أو راجحة ، ولا تنهى إلا عما مفسدته خالصة أو راجحة ، وهذا أمر معروف ، قد قامت عليه الدلائل ، فلا يحتاج إلى استطراد ، ولكن هذا الأمر لا يعني أن كل مصلحة يدركها العقل فلا بد أن تكون مشروعة ؛ فإن العقل لا يستقل بمعرفة المصالح لقصور العقل البشري ونقصه ، بل قد يتوهم ويرى مصلحة ما حقيقته مفسدة ، أو ما يترتب عليه مفسدة ، لذا كان لا بد له من دليل يهديه إلى ذلك لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه .

وقد عمل الصحابة والتابعون ومن بعدهم من الأئمة بهذا الأمر ، فكانوا يقرون المصالح الشرعية ويفتون بها ، إلا أنهم كانوا في استدلالهم على النوازل لا يستدلون بمجرد المصالح ، بل بالأدلة التي تثبت وجود هذه المصلحة ، و تثبت اعتبارها .

ثم إن الأصوليين قسموا المصالح إلى ثلاثة أنواع :

النوع الأول : مصالح معتبرة : وهي ما قامت الأدلة الشرعية المعينة على رعايتها ، وشهد الشرع للأوصاف التي بنيت عليها بالقبول .

النوع الثاني : مصالح ملغاة : وهي المصالح التي دلت الأدلة الشرعية المعينة على إلغائها وعدم اعتبارها ، بأن وضع الشارع أحكاماً تدل على عدم الاعتداد بها .

النوع الثالث : مصالح مرسلة : وهي ما لم يشهد لها دليل خاص باعتبار ولا بإلغاء وكانت ملائمة لتصرفات الشرع¹ .

¹ واعلم أن هذه الأقسام فيها خلاف بين الأصوليين ، قد صرح ابن السبكي بذلك حيث قال في (الإمحاء) 3 / 69 : "وعبارات المصنفين في التعبير عن هذه الأقسام مضطربة" . اهـ وليس هذا هو المظهر الوحيد في خلافهم في هذه المسألة ، بل اختلفوا في أمور كثيرة فيها ، ومن هذه المظاهر :

المظهر الأول : أنهم اختلفوا في مواضع التقسيم من أبواب الأصول لسبب تذكره فيما بعد إن شاء الله ، فمن الأصوليين من ذكر هذا التقسيم تحت باب القياس ولم يذكره تحت باب الاستصلاح ، ومنهم من ذكره في باب القياس وأحال عليه في باب الاستصلاح ، ومنهم من ذكره في باب القياس ولم يذكر للاستصلاح باباً مستقلاً ، ومنهم من قسم المصالح في باب الاستصلاح ، ثم ذكر أقسام المصالح مرة أخرى في باب القياس ولكن لم يذكر فيها للمصالح

المرسلة ، وأكثرهم ذكروا أقسام المصالح في باب القياس ثم ذكروها مرة أخرى مجملة في باب الاستصلاح . **المظهر الثاني :** أنهم اختلفوا في نفس التقسيمات ، فكثير منهم قسموا (المصالح المعترية) إلى ثلاث مراتب ، ويقسمون ذلك على حسب الوصف الذي بني عليه الحكم ، فجعلوا المرتبة الأولى : وهو الوصف المسمى بـ(المؤثر) : وهو الذي يكون الحكم فيه قد جاء على وفقه مع ثبوت النص والإجماع على علمه له ، بمعنى أنه قد قام الدليل من النص أو الإجماع على اعتبار عين الوصف علة لعين الحكم ، ومثاله ترتيب حكم التحريم على وصف الإسكار ، فهذا الوصف (مؤثر) .

والمرتبة الثانية : الوصف المسمى بـ(الملائم) : وهو الوصف الذي لم يتعرض الشارع لعلمه بنص أو إجماع ، ولكن ثبت حكم شرعي بنص أو إجماع على وفقه ، أو هو : ما اعتبر فيه عين الوصف علة لجنس الحكم ، أو جنس الوصف علة لعين الحكم ، أو جنس الوصف علة لجنس الحكم ، بالنص أو الإجماع في الثلاثة . وله أمثلة يطول ذكرها .

والمرتبة الثالثة : الوصف المسمى بـ(الغريب) : وهو أن يعتبر عين الوصف علة في عين الحكم على وفق الوصف فقط ، ولا يعتبر فيه عين الوصف في جنس الحكم ولا عينه ولا جنسه في جنسه بنص أو إجماع . ومثاله اختلف الأصوليون فيه : وهو توريث المطلقة ثلاثاً في مرض الموت معاملة بنقيض قصد الزوج ، وهذا النوع وهو المعاملة بنقيض القصد الفاسد لم يهد اعتباره في غير هذا الموضع .

ومنهم من يقول : إذا دل الدليل الخاص على اعتبار الوصف علة للحكم فهو المؤثر والملائم على التقسيم السابق للمؤثر والملائم ، وإذا دل الدليل على إلغائها فهو الغريب ، وإذا لم يدل دليل على اعتبارها أو إلغائها فهو المرسل ، ومنهم من يدخل الغريب في قسم (المرسل) ويجعله قسمين : الغريب المرسل : وهي المصلحة التي لم يعلم اعتبارها أو إلغائها بأي وجه من الوجوه ، والمصلحة المرسلة : وهي المصلحة التي لم يعلم اعتبارها أو إلغائها بنص معين ولكن علم اعتبارها في الجملة ، ومنهم من قسم المصالح إلى معترية وغير معترية ، وجعلوا القسم الثاني ثلاثة أقسام (مصلحة مرسلة) ، و (مصلحة ملغاة) ، و (الغريب المرسل) ، ومنهم من قال غير هذا .

المظهر الثالث : أنهم اختلفوا في نسبة الأقوال والمذاهب ، فمنهم من نسب القول بالمصالح المرسلة إلى مالك ، ومنهم من نفاه عنه ، ومنهم من فصل فيه ، ومن المالكية من أثبت قول مالك بالمصالح وادعى الإجماع عليه من جميع المذاهب ، وهكذا الحال في الشافعي أيضاً فقد وقعت على أربعة أقوال منسوبة إليه وإلى الشافعية بعضها ينقض بعضاً!

المظهر الرابع : أنهم اختلفوا في التمثيل ، فقد زعم بعضهم أن مالكا يجيز قطع اللسان في الهذر استناداً إلى الاستصلاح ، ونفاه علماء مذهبه ، وكذلك نسبوا إليه أنه يجيز قتل الثلث لاستصلاح الثلثين ، ونفاه آخرون ، مع أن هذه الأمثلة أمثلة لمصالح مهددة لا مرسلة !

المظهر الخامس : أنهم اختلفوا في تسمية هذه المصالح ، ومن الأسماء التي وقعت عليها : المصالح المرسلة ، المعنى المرسل ، المصلحة المستندة إلى كلي الشرع ، المناسب المرسل ، الملائم المرسل ، المرسل ، غريب المرسل ، الاستصلاح ، الاستدلال المرسل ، الاستدلال بالأقضية المرسلة ، الاستصواب ، الاستصحاب ، القياس المرسل ، قياس المعنى ، الرأي المرسل .

هذا بالإضافة إلى اختلافهم في (حقيقة هذه المصالح) وما يترتب على ذلك من تصور لها ، ولم أجد في مباحث كتب الأصول اختلافاً كاختلافهم في هذا الباب ، وليس المقصود في الاختلاف اختلافهم في الحكم أو الحد فهذا كثير ، بل اختلافهم في التصور والتقسيم ونسبة الأقوال والتمثيل عليها !

وبعد أن ذكرت تقسيم الأصوليين للمصالح إجمالاً ، أحب أن أنبه إلى ما يلي :

أولاً : أن كثيراً من التقسيمات قد يفترضها العقل ولا يكون لها وجود إلا في الذهن ، وليس لها وجود في الواقع ، فقد يقسم العقل الأشياء مثلاً إلى ثلاثة أقسام : خالق ، ومخلوق ، وما ليس بخالق ولا مخلوق ، وتقسم الأحكام إلى ثلاثة أقسام : حلال ، وحرام ، وما ليس بحلال ولا حرام ، ونحو هذا ، فهذه قسمة عقلية وتقديرات ذهنية ، إلا أن القسم الثالث لا وجود له في الواقع .

قال شيخ الإسلام رحمه الله في الرد على الأشاعرة في زعمهم بوجود من لا داخل العالم ولا خارجه ولا متصل به ولا منفصل عنه ولا مبين له ولا محايث بأن هذه قسمة عقلية معروفة¹ :

" فقلوه : إن العقل يقسم المعلوم إلى مبين ، ومحايث ، وما ليس بمبين ولا محايث ، ونظائره . فيقال له : التقسيم المعلوم إلى واجب ، وممكن ، وما ليس بواجب ولا ممكن ، وإلى قديم ، ومحدث ، وما ليس بقديم ولا محدث ، وإلى قائم بنفسه ، وقائم بغيره ، وما ليس بقائم بنفسه ولا بغيره ، وأمثال ذلك من تقديرات الذهن ، ومعلوم أن مثل ذلك لا يدل على إمكان ذلك في الخارج ، فليس كل ما فرضه الذهن من الأقسام والتقديرات في الأذهان يكون ممكناً أو موجوداً في الأعيان ، بل الذهن يقسم ما يخطر له إلى واجب وممتنع وممكن ، وإلى موجود ومعدوم ، فالذهن يقدر كل ما يخطر بالبال ، ومعلوم أن في ذلك من الممتنعات ما لا يجوز وجوده خارج الذهن ."

فإذا تقرّر هذا ، فاعلم أن قسمة المصالح بهذه الصورة قد يراد بها أمران :

الأمر الأول : أن يراد بها ترتيبها بحسب القوة والضعف ، بحيث ما اعتبره الشارع بدليل خاص فهو من المصالح المعتبرة على اختلاف المراتب في (اعتبار الوصف) ، وما لم يعتبره بدليل خاص بل شهدت له العمومات فهو مصالح مرسلّة ، وما ألغاه الشارع فهو مصالح ملغاة ، فهذا أمره واسع ، والخلاف فيه قريب ، ولا مشاحة في الاصطلاح ، ولا شك أن اعتبار الشارع للمصالح يختلف قوة وضعفاً ، كما أن المصالح نفسها تختلف ظهوراً وخفاءً .

¹ الفتاوى : 5 / 296 .

الأمر الثاني : أن يراد به (القسمة العقلية المجردة) وهي أن من المصالح ما اعتبره الشرع فهو (معتبر) ، وما ألغاه فهو (ملغى) ، وما لم يعتبره ولم يلغاه فهو (مرسل) ، بهذا الإطلاق ، فهذا (الثالث) في الحقيقة لا وجود له إلا في الذهن ، ولا وجود له في الواقع ، فلا يمكن أن توجد مصلحة في الوجود لم يعتبرها الشرع أو لم يلغها ، ولا يمكن أن يمثل لهذه المصلحة بمثال صحيح كما سيأتي إن شاء الله ، ولا يوجد أحد من كبار الأصوليين جعل المصالح المرسلة بهذا الإطلاق ، بل لا بد أن يجعلها إما قد شهدت لها عمومات الشرع ، أو ملائمة لتصرفات الشرع ، ونحو ذلك مما يدخلها في (الاعتبار)¹.

ثانياً : أن كبار الأصوليين لم يقصد بهذا الأصل (الاستصلاح) أو (المصالح المرسلة) مزاحمة الكتاب والسنة ، بل أراد به بيان كيفية استنباط الأحكام والتماسه منهما: قال الغزالي رحمه الله (وقد ذكر الاستصلاح في الأصول الموهومة)² : " فإن قيل : قد ملتم في أكثر هذه المسائل إلى القول بالمصالح ، ثم أوردتم هذا الأصل في جملة الأصول الموهومة ، فليحرق بالأصول الصحيحة ليصير أصلاً خامساً بعد الكتاب والسنة والإجماع والعقل .

قلنا : هذا من الأصول الموهومة ؛ إذ من ظن أنه أصل خامس فقد أخطأ ، لأننا ردنا المصلحة إلى حفظ مقاصد الشرع ، ومقاصد الشرع تعرف بالكتاب والسنة والإجماع ، فكل مصلحة لا ترجع إلى حفظ مقصود فهم من الكتاب والسنة والإجماع ، وكانت من المصالح الغريبة التي لا تلائم تصرفات الشرع فهي باطلة مطرحة ، ومن صار إليها فقد شرع ، كما أن من استحسّن فقد شرع " .

ثالثاً : وأعلم أن سبب اضطراب الأصوليين في المصالح المرسلة : في حكمها وحدها وتقسيمها ونسبة المذاهب فيها إلى أصحابها يعود - بعد البحث والتتبع - إلى أمرين :
أولهما : الاختلاف في تصور هذه المصالح :

¹ إذا تبين لك هذا : فاعلم أن أحد أسباب اضطراب الأصوليين في (تصور) المصالح المرسلة ، وفي نسبتها إلى أصحابها ، هو هذان الأمران ، كما سيأتي إن شاء الله .

² المستقصى : 1 / 143 ، وللفادة فقد ذكر أنه أول من اخترع مسمى (الاستصلاح) لبناء الحكم على المصالح المرسلة ، وقد أشار إلى هذا المصطلح شيخه الجويني في البرهان ولكنه لم يعقد له فصلاً بهذا العنوان .

فمن تصورهما على أنها (مرسلة) بإطلاق عن أي اعتبار أو إلغاء أنكرها ، ورد على من قال بها ، وهذا التصور في حقيقته لا يوجد إلا في الذهن كما سبق ، ولا وجود لمثل هذه المصالح في الواقع ، ومنهم من تصورهما مصالح ملغاة فشنع على من قالها بها بذكر أمثلة عليها لا تصح.

ومن تصورهما على أنها (مرسلة) عن الاعتبار أو الإلغاء (بالدليل الخاص) ، ولكنها ملائمة لتصرفات الشارع ، وتشهد لها عمومات الأدلة ، قال بها ، ونسب العمل بها إلى الأئمة ، وبعضهم ادعى الإجماع عليها لوجود مثل هذه المصالح فعلاً ، وقد عمل الصحابة بها .

ثانيهما : أن الأصول المعتبرة التي يرجع إليها في استنباط الأحكام : الكتاب ، والسنة ، والإجماع ، والقياس¹ ، فكان الاستدلال بمثل هذه الأصول على الأحكام ظاهراً ، فالاستدلال بالنص والإجماع أمره معلوم ، والاستدلال بالقياس أن يحمل فرع معين على أصل معين في الكتاب أو السنة لوصف مشترك ، إلا أن هناك من أنواع الاستدلال ما يشبه القياس وليس به على المعنى الخاص وهو : أن تدل مجموع النصوص الشرعية على مراعاة أمر كلي ، ثم يوجد فرع معين في واقعة معينة لم يشهد له نص معين ولكن علم من النصوص الشرعية أنها ملائمة لها ، فيحمل هذا الفرع المعين على ذلك الأمر الكلي ، وهذه هي المصالح المرسلة عند المحققين ، فهو ليس قياساً بمعناه المعروف لأنه لم يحمل على أصل معين ، وليس استدلالاً بدليل (خاص) من الكتاب والسنة ؛ لذا فمن رأى أنه استدلال بأصل غير الأصول الأربعة خالف فيه وأنكره ، ومن رآه في حقيقته استدلال بعمومات النصوص الشرعية احتج به ونسبه إلى الأئمة².

قال الغزالي رحمه الله عن المصالح المرسلة³ :

¹ على أنك إذا حققت فإن هذه الأصول الأربعة ترجع إلى الأصلين : الكتاب والسنة ، فلا توجد مسألة أجمعوا عليها إلا وكان الإجماع فيها مبنياً على دليل منهما ، والقياس الصحيح يتناوله عموم النص المعنوي .

² لذلك فهو يبحث في مسلك المناسبة من مسالك العلة في أبواب القياس ، لأنه في حقيقته حمل فرع معين على أصل كلي لوصف مشترك ، ويبحث في الأدلة المختلف فيها (الاستصلاح) لأن هناك من ظنه دليلاً مستقلاً في استنباط الأحكام ، وليس كذلك ، والكلام على هذا يطول ، ولتفصيل القول فيه موضع آخر .

³ المستصفي : 1 / 144 .

"وكل مصلحة رجعت إلى حفظ مقصود شرعي علم كونه مقصوداً بالكتاب والسنة والإجماع فليس خارجاً عن هذه الأصول ، لكنه لا يسمى قياساً ؛ بل مصلحة مرسله ؛ إذ القياس أصل معين ، وكون هذه المعاني مقصودة عرفت لا بدليل واحد ، بل بأدلة كثيرة لا حصر لها من الكتاب والسنة ، وقرائن الأحوال ، وتفاريق الأمارات ، تسمى لذلك مصلحة مرسله " .

ويقول الشاطبي رحمه الله¹ :

" إن كل أصل شرعي لم يشهد له نص معين ، وكان ملائماً لتصرفات الشرع ، وماخوذاً معناه من أدلته ؛ فهو صحيح يبنى عليه ... ويدخل تحت هذا ضرب الاستدلال المرسل [يعني المصالح المرسله] الذي اعتمده مالك والشافعي ؛ فإنه وإن لم يشهد للفرع أصل معين ، فقد شهد له أصل كلي " .
فإذا تقرر هذا :

فاعلم أن هذه القسمه (اصطلاحية) ، وإلا فلا استدلال في هذه الواقعة في حقيقته إنما هو بعمومات أدلة الكتاب والسنة ؛ فإن من أراد أن يحتج لهذه المصلحة لا يكفي أن يقول (إنها من المصالح المرسله) أو دل عليها (الاستصلاح) ؛ لأن هذه يستطيعها كل أحد ، ولا تفيد علماً ، وليست ببرهان ولا حجة بمجردا ، كما أن من أراد أن يحتج بالقياس فلا يكفي أن يقول حكم هذه الواقعة كذا بالقياس ، بل لا بد أن يذكر الأصل المقيس عليه ، والوصف الجامع ، وكذلك صاحب المصلحة لا بد أن يستدل لهذه المصلحة بما يبين أنها مرادة للشارع ، وأنها ملائمة لتصرفاته ، فيكون دليله حينئذ النص .

فظهر بهذا أن (المصالح المرسله) داخلة في (الاستدلال بالنص) ، ومردّها إلى القياس ، إلا أن الأصوليين رحمهم الله أولعوا بالتقسيمات ، فهم يريدون أن يميزوا بين جميع أنواع الاستدلال ، فقسموا حمل الفروع على الأصول بجامع الأوصاف المشتركة إلى المؤثر والملائم والمرسل والغريب ، ومسألة التقاسيم أمرها واسع إذا لم تحدث بسببها مفسدة.²

¹ الموافقات : 1 / 32 .

² ومثل هذه التقسيمات قد تكون نافعة في باب الترجيح عند التعارض ، إلا أن من مساوئها أنه قد يبنى عليها ما يؤدي إلى باطل ، وهذا قد وقعت عليه في كثير من مسائل أصول الفقه ، ولدي أمثلة كثيرة غير المصالح المرسله .

رابعاً : ولأن المصالح المرسلة في حقيقتها يقصد بها (ما شهدت عمومات الشرع لها) كما سبق ؛ فقد ذكر كثير من أهل العلم أن جميع المذاهب متفقون على العمل بها ، وأن الصحابة قد أجمعوا على ذلك ¹.

خامساً : وقد تبعت جميع الأمثلة التي مثل بها الأصوليون على (المصالح المرسلة) ، فلم أر شيئاً منها أرسلته (النصوص) عن الاعتبار أو الإلغاء ؛ فإنها إما أن تكون مصلحة ملغاة ، أو مصلحة معتبرة ، أو تكون مسألة قائمة على تعارض بين دليلين ، وسأمثل على ذلك بثلاثة أمثلة من أشهر ما يمثل بها الأصوليون :

المثال الأول : إنهم قالوا : إن مالكا أجاز قتل ثلث الأمة لاستصلاح الثلثين استناداً إلى الاستصلاح ².

قلت : وهذه مصلحة ملغاة مهدرة ، وأي عالم بالشرع يعلم بطلان هذا الأمر ، والأدلة على حرمة الظلم و حرمة دم المسلم لا تحصى ³.

المثال الثاني : إنهم قالوا : إن مالكا أجاز قطع اللسان في الهذر استناداً إلى الاستصلاح ⁴.

¹ ذكر هذا القرابي والشاطبي والشوكاني والشنقيطي وغيرهم رحمهم الله ، وهذا يدل على أن من نفاها لم يتصورها التصور الصحيح ، وظنها عمل بمحدد المصلحة لا رجوع فيها إلى النصوص .

² ذكر هذا عدد من كتب الأصول مثل (المنحول) للفرزالي ص 354 ، و (الروضة) لابن قدامة 418/1 ، وقد أنكر المالكية نسبة هذا الأمر لإمامهم ، وهذا حال كثير من الأمثلة في كتب الأصول ؛ فإنها ينبغي أن تحزر .

³ وبما يشبه هذا ما ذكره ابن كثير رحمه الله تعالى في البداية والنهاية في ترجمة نور الدين زنكي رحمه الله في وفيات عام 569 : "كتب إليه [يعني إلى نور الدين] الشيخ عمر بن الملا : (إن المفسدين قد كثروا ويحتاج إلى سياسة ، ومثل هذا لا يجيء إلا بقتل وصلب وضرب ، وإذا أخذ إنسان في البرية من يجيء يشهد له) ، فكتب إليه الملك نور الدين على ظهر كتابه : (إن الله خلق الخلق ، وشرع لهم شريعة ، وهو أعلم بما يصلحهم ، ولو علم أن في الشريعة زيادة في المصلحة لشرعها لنا ، فلا حاجة بنا إلى الزيادة على ما شرعه الله تعالى ، فمن زاد فقد زعم أن الشريعة ناقصة فهو يكملها بزيادته ، وهذا من الجرأة على الله وعلى ما شرعه ، والعقول للمظلمة لا تحتدي ، والله سبحانه يهدينا وإياك إلى صراط مستقيم) ، فلما وصل الكتاب إلى الشيخ عمر الملا جمع الناس بالموصل وقرأ عليهم الكتاب ، وجعل يقول : انظروا إلى كتاب الزاهد إلى الملك ، وكتاب الملك إلى الزاهد".

⁴ ذكر ذلك بعض الأصوليين كالفرزالي في (المنحول) ص 304 ، وأنكر ذلك علماء المالكية .

قلت : وهذه مصلحة ملعاة ، دل على بطلانها أدلة كثيرة ، منها على سبيل المثال ما ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم هوى عن المثلة ، وقطع الدسار من المثلة .

المثال الثالث : وهو أشهر مثال تقريباً تذكره كتب الأصول وأعني به (مسألة التترس) ، وهي كما يذكرها الأصوليون :

لو تترس الكفار بجماعة من المسلمين ، بحيث لو كفهم عنهم لعلب الكفار على دار الإسلام واستأصلوا شأفة المسلمين ، ولو رمى التترس وقتلهم اندفعت المفسدة عن كافة المسلمين ولكنه يلزم منه قتل مسلم لا جرمة له ، فهذا القتل وإن كان مأساساً في هذه الصورة والمصلحة ضرورية كلية إلا أنه لم يظهر من الشارع اعتبارها ولا إلغاؤها في هذه الصورة .

قلت : وهذه المسألة في حقيقتها تعارض بين إعمال دليلين ، ويقع هذا كثيراً ، وله شواهد من الكتاب والسنة :

فالدليل الأول : أدلة فرضية جهاد الدفع ، ورد الكفار عن بلاد الإسلام ، وحفظ الدين والبلاد منهم ، والأدلة على ذلك كثيرة جداً ، وأجمع عليها أهل العلم .

والدليل الثاني : حرمة دم المسلم ، والأدلة على ذلك معروفة .

ومثل هذا يقع كثيراً في حياة الناس ، بحيث قد يجد المرء نفسه أمام عمدين قام على كل منهما دليل ولا بد له من أحدهما ، فلا بد في مثل هذه الحالة من الترجيح بين الدليلين ، وإنما يعرف هذا بالمرجحات الشرعية المعروفة ، ولا شك أن العمل بالدليل الأول أقوى في مثل هذه المسألة ؛ إذ فيه حماية الدين والعرض والنفس والبلاد والعباد من شر الكفر والكفر ، وقد ثبت في النصوص تقديم حفظ الدين على حفظ النفس ومن أجل هذا شرع الجهاد ، وقرّر أهل العلم أنه يحوز التعرير بالنفس في القتال في سبيل الله ، فكيف وقد اجتمع فيه حفظ الدين والنفس ، ولأحكام الاضطراب استثناء بحيث يحوز فيه ما لا يحوز في غيره ، وغير هذه المرجحات ، وليس المقصود هنا الاستدلال لهذه المسألة ، بل المقصود بيان أن هذه المسألة لم ترسل شرعاً بلا اعتبار أو إلغاء .

سادساً : يتضح من جميع ما سبق :

أن المصالح قسمان :

القسم الأول : مصالح حقيقية قامت الأدلة على اعتبارها ، وهي (المعتبرة والمرسلة) ، وإنما تتفاوت في مراتب القوة ، لا في أصل الاعتبار .

القسم الثاني : مصالح موهومة أو ملعاة أو مهدرة ، وهي التي قامت الأدلة على إهدارها ، وهي كل مصلحة يلزم من العمل بمجرد معارضتها النص¹ .

¹ يمثل الأصوليون للمصلحة الملعاة يقول بعض العلماء لبعض الملوك ما جامع في عمار مصاب وهو صائب . يجب عليك صوم شهرين متتابعين ، فيما أنكر عليه حيث لم يأمره بإعتاق رقبة مع اتساع ماله ، قال لو أمره بدلت بسهل عليه دلت واستحق إعتاق رقبة في قضاء شهوة فرجه ، فكانت المصلحة في إيجاب الصوم مألعة في ربحه . ومثل هذه المصلحة مهدرة لأنها معارضة للنص .

المبحث الثاني

أول من قدم المصالح على النص

اعلم أنه قد أجمع العلماء بأنه إذا تعارضت المصلحة مع النص فإن النص يقدم ، ويسمون هذه المصلحة بـ (المصلحة المتعلقة) أو (المهذبة) كما سبق ، ولا يحIRON الأخذ بها ، وحتى من قال بـ (الاستصلاح) فإن رتبته متأخرة عن (النص) كما تقدم في المبحث السابق.

ثم إن رجلاً واحداً في أوائل القرن الثامن حرج عن الإجماع هذا بـ (حجة ساقطة) ، وهو الذي ورث أهل هذا الزمان هذا (الطاعوت) ؛ إذ لكل قوم وارث ، إلا أن الإصاف يقتضي أن نشهد له بأنه لم يسرف في ذلك إسرافهم اليوم ، وهذا الرجل هو (نجم الدين سليمان بن عبد القوي الطوفي) ¹ ، حيث قرّر في شرحه لحديث (لا صرر ولا صرار) من (شرح الأربعين للنووي) ² أن النص إذا تعارض مع المصلحة فإن المصلحة تقدم ، وخلاصة نظريته :

1- أن العقل مستقل بمعرفة المصالح في العادات والمعاملات .

2- وأن المصالح من أدلة الشرع وهي أقواها ، فإذا تعارضت المصلحة مع النص معارضة لا يمكن الجمع بينهما قدمت المصلحة عليهما بشرط أن يكون ذلك في أبواب العادات والمعاملات .

¹ نص ترجمة ابن رجب رحمه الله له في (طبقات الحنابلة) ، ومما قاله عنه 3 ، 368 " وكان مع ذلك كله شيعياً مبحراً في الاعتماد على السنة ، حتى إنه قال عن نفسه (حسبي رافضي أشعري *** هذه إحدى العبر) ، ووجد له في الرافض قصائد ، وهو يروج في كثير من تصانيفه ، حتى إنه صنف كتاباً سماه (العقد الواصب على أرواح النواصب) ، ومن دسائسه الخبيثة أنه قال في شرح الأربعين للنووي اعلم أن من أسباب الخلاف الواقع بين العلماء تعارض الروايات والنصوص ، وبعض الناس يزعم أن السبب في ذلك عمر بن الخطاب ... الخ".

قلت وكلامه الذي نقله ابن رجب هذا عند شرح حديث (لا صرر ولا صرار) من الأربعين للنووي وهي التي قرّر فيها تقدم المصلحة على النص عند التعارض !.

² وشرحه لهذا الحديث طبع مراراً ، والموجود لدي مطبوع ضمن كتاب (مصادر التشريع الإسلامي فيما لا نص فيه) لعبد الوهاب علاف - ط 5 - 1402 - دار العلم - الكويت - (ص 105 - 144) .

3- وقد دفعته هذه النظرية إلى القدح في الإجماع ، فذكر أدلته ورد عليها ، ثم أورد أن من حالف في الإجماع لم يحالف في اعتبار المصالح ، فصارت المصالح متفقاً عليها ، والإجماع يختلف فيه ، فثبوت المصالح أقوى !.

4- ودفعته هذه النظرية إلى القدح في عمر رضي الله عنه ؛ وذلك حين أراد أن يستدل على تقدم المصلحة على النصوص بأن النصوص متعارضة فقال¹ : "وبعض الناس يرغم أن السب في ذلك عمر بن الخطاب ، وذلك أن أصحابه استأذنوه في تدوين السنة في ذلك الرمان فسمعهم من ذلك .. إلى أن قال : قالوا : فلو ترك الصحابة يدون كل واحد منهم ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم لانضبطت السنة ...".

5- وقد استدل لمدحه الباطل بأدلة متناقضة ، هي في الحملة ثلاثة أدلة :
الأول : أن مكري الإجماع قالوا بالمصالح ، فالمصالح محل وفاق ، والإجماع محل خلاف ، والتمسك بالمتفق عليه أولى من التمسك بالمختلف فيه !.

والثاني : أن النصوص متعارضة فهي سب الخلاف المذموم شرعاً ، أما المصالح فهي أمر حقيقي في نفسه لا يختلف فيه ، فهي سب الاتفاق المطلوب شرعاً ، وقد قال تعالى (واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا).

والثالث : أنه قد ثبت معارضة النصوص بالمصالح في السنة ، وذكر منها :
1- معارضة ابن مسعود رضي الله عنه للنص والإجماع في التيمم للحب لمصلحة الاحتياط في العبادة.

2- معارضة بعض الصحابة لظاهر حديث الصلاة في بي قريظة لمصلحة الوقت .
3- وحديث بعثه لم يبادي من قال لا إله إلا الله دخل الجنة ، فردده عمر لئلا يتكلموا.
4- وحديث أمره صلى الله عليه وسلم بأن يقتل الصحابة الرجل الذي دخل المسجد يصلي ، فتركه الصحابة لأجل إعجابهم بصلاته وقوله (لو قتل لم يختلف من أمتي أشاء) .

5- ومنها لما أمرهم بعمل الحج عمرة توقفوا من أجل العادة .
6- ولما أمرهم بالتحلل يوم الحديبية توقفوا تمسكاً بالعادة.
ونحو هذه النصوص ، وقال إنما من تقدم المصلحة على النص !.

¹ مصادر التشريع : ص 133 .

وقد رد كثير من المعاصرين على الطوفي ، وحجته ساقطة ، والكلام على إبطالها يطول ،
إلا أنني أريد هنا أن أبين أنه متناقض في كل دليل ادعاه :

أما الدليل الأول : فقد احتج فيه بالإجماع على اعتبار المصالح ، بعد أن قدح في حقيقة
ثبوت الإجماع ، فاحتج بدليل قدح فيه ¹.

وأما الدليل الثاني : فإنه قد استدل بالأمر بالاعتصام بحبل الله على ترك ذلك؛ إذ حبل
الله هو دية القائم على الكتاب والسنة ، فكيف يستدل بالأمر بالرجوع إليه على تركه عند
معارضته بالمصلحة !.

وأما الدليل الثالث : فإن التناقض فيه يظهر من وجهين :

أحدهما : أنه يستدل بالنص في معارضة النص ، فإن كانت الحجة فيه فيلزمه هدم نظريته
، وإن كانت لا حجة فيه ، فلا قيمة لاستدلاله ¹.

وثانيهما : أنه قرّر في نظريته أن العبادات يقتصر فيها على النص ، ثم أراد أن يستدل
على تقديم المصلحة على النص في المعاملات ، بأحاديث إن صح احتجاجة بها فهو تقدم
لمصلحة على النص في العبادة ، فحديث ابن مسعود في التيمم ، والصلاة في بي قريظة ،
ودحول الحجة ، وترك الصلاة ، والحج ، والتحليل ، كلها في العبادات ، فإما أن يكون
احتجاجة حاطئاً من أصله وهو الصحيح ، أو يكون تقدم المصلحة على النص في العبادة
أيضاً ولا يقول به ¹¹.

والمقصود :

أن مذهب هذا الرجل الذي شذّ وخرق الإجماع وإن كان سلباً لأصحاب (مصلحة
الدعوة) اليوم يقدموها على النصوص إلا أنه يفصل عليهم من وجوه :
الوجه الأول : أنه اعترف بتقدم المصلحة على النص عند التعارض ، ولم يحاول الالتفاف
على النصوص كما يفعل كثير منهم .

¹ وليس المقصود هنا مناقشة بصرته وإبطالها في هذا الموضع ، فالكلام على هذا في البحث الثالث ، ولكن المقصود
بيان (مورث) أصحاب (المصالح) في هذا العصر !

الوجه الثاني . أنه قصر تقديمه للمصلحة على البص بالعبادات والمعاملات فقط ، أما كثير من هؤلاء فيقدم المصلحة حتى على (التوحيد) و أصول الدين ، فضلاً عن العبادات وغيرها!.

الوجه الثالث : أن هذه المسألة قرّرها بظراً ، ولا أعلم له تطبيقات عليها ، بل ذكر بعض من ترجم له من المعاصرين أنه رجع عنها ، أما اليوم فقد انتشرت تطبيقاتها في كثير من الأصول والفروع .

المبحث الثالث

إبطال تقديم المصالح على النصوص

إن الأدلة على إبطال هذا المذهب ، وهو تقديم المصلحة على النص ، أشهر من أن تذكر ؛ من الكتاب ، والسنة ، وأقوال الصحابة ، والتابعين ، والأئمة ، وأهل العلم قديماً وحديثاً . وقد أجمع على ذلك أهل المذاهب ؛ إذ لا خلاف بينهم في أن النص مقدم على غيره¹ ، ولو أردت أن أسرد الأدلة وأذكر أقوال أهل العلم في هذا الباب لطال بنا المقام ، وهناك أكثر من خمسين دليلاً على هذه المسألة ، وذكر هذه الأدلة بالتفصيل له موضع آخر ، لذا سأقتصر على دليل واحد من (المعقول) في إبطال هذا المذهب للاختصار ، فأقول :

إن من قَدَم (المصلحة) التي رآها على (النص) يلزمه أحد ثلاثة أمور .
أولهما : أن يطرد مذهبه في ذلك حتى يجرح به إلى الردقة والاسلاح من الدين
وثانيهما : أن يترك مذهبه هذا ويلتزم بالنص في جميع أموره .
وإلا فإنه سيكون متناقضاً وهو الأمر الثالث ، والتناقض دليل فساد الأصل .
وليبيان هذا الأمر سأمثل بـ (بيان المثقفين) فأقول :

قد سبق ذكر محالقات هذا البيان للكتاب والسنة والإجماع بالتفصيل ، فمن احتج له بالمصلحة ؛ وتلك المصلحة إما : أن تكون تحسين صورة الإسلام ، أو درء شر الكفار ، أو كسبهم ، أو تحييدهم ، أو غير هذا ، وهذا في حقيقته تقدم هذه المصلحة على (النصوص) ، فإنه يلزمهم طرد مذهبهم هذا حتى يجرح إلى الردقة ، أو ترك هذا المذهب وإبطال ما جاء في البيان والتزام النص ، وإلا وقعوا في التناقض :

فلو جاء آخرون وقالوا : كما إن من المشوهات لدين الإسلام عند الغربيين مسألة (الإرهاب=الجهاد) و (كراهية الآخر=البراء) والتي حاول البيان أن يدفعها عن الإسلام ، فإن من المشوهات أيضاً مسألة (الحدود) ؛ فإن (بتر الأطراف) كالقطع في السرقة أو الحراية ، و

¹ وهذا لا يعني أن تكون هناك مخالفة في بعض المفردات من أهل العلم ، ولكنها ليست تقديماً بمصلحة على النص ، بل إن لعده بنوع النص إليه ، أو تصعيقه له ، أو تخصيصه ، أو نسخه ، أو غير ذلك من الأعداد التي ذكرها أهل العلم ، أما قاعدة تقدم النص على غيره فلا يخالف فيها أحد .

(العقوبات البدنية) كالخند في القذف والربا ، و ما يسمونه بـ(العقوبات الوحشية) كالرجم للراي المحض ، ونحوها ، هي عندهم من الانتهاكات لـ(حقوق الإنسان) ، ولمصلحة الدعوة ، وتحسين صورة الإسلام ، وجعله بصورة مقبولة لديهم يحسب بـأ أن ترك مثل هذه الحدود ، ولا سكرها معاد الله ، بل تتأولها على أنها أريد بها (الزجر) ، وهذا المقصود من الممكر أن يحققه بدونها ، محقق مراد الشارع بدون هذه العقوبات ، وهذه مصدحة ظاهرة¹ .

فماذا يقول أصحاب البيان ١٩ .

هم بين أحد جوابين :

الأول : أن يردوا هذا الكلام ، ويقولوا : إنه مناقض للنص والإجماع ، ولا يجوز فيقول لهم أولئك : وأنتم كلامكم مناقض للنص والإجماع ، بل إن النصوص التي وردت في الولاء والبراء والجهاد في سبيل الله أكثر من النصوص التي وردت في الحدود - ولا مقارنة - ، فكيف يسوغ لكم ما لا يسوغ لنا ١٩ .

فإن قال أصحاب البيان : ولكنا لم نكتب هذا البيان إلا لمصلحة ظاهرة .

قال لهم أولئك : ونحن لم نقل هذا الكلام إلا لمصلحة ظاهرة ، فما الذي يحمل مصدحتكم بتحيز لكم مخالفة النص والإجماع ، ولا يجعل مصدحتنا كذلك ١٩ .

فإن قال أصحاب البيان : ولكن هذا (كلام مكتوب) بلغة لا يفهمها إلا المثقف الغربي ولا نريد أن (نعمل به) .

قال لهم أولئك : ونحن نريد أن نقرر هذا في (كلام مكتوب) بلغة لا يفهمها إلا المثقف الغربي ولا نريد أن (نعمل به) .

فإن قال أصحاب البيان : ولكن كلامكم مغير لشرع الله .

قال لهم أولئك : وكلامكم مغير لشرع الله .

فإن قال أصحاب البيان : ولكنا لم نكتب هذا البيان ابتداء ، بل لرد حملة موجهة ضد الإسلام .

¹ هذا الكلام ليس عيباً ، بل هو كلام إحدى المدارس العصرية الحديثة ، وكلامهم هذا موثق لدي .

قال لهم أولئك : ونحن لم نقل هذا الكلام ابتداء ، بل لرد حملة موجهة ضد الإسلام ، وهذه تقارير منظمات حقوق الإنسان تشن حملة على (بتر الأطراف) والعقوبات الوحشية كما يقولون .

فلا يمكن أن يرد أصحاب البيان على هؤلاء بأمير إلا لزمهم بظيره ، ولا يحتجون لبيانهم بحجة إلا كان هؤلاء أن يحتجوا بمثليها ، ولا يمكن أن يسكتوهم إلا بالترامهم بالنص وتركهم لمذهبهم هذا ، أو أن يوافقوهم في مذهبهم وهو :

الجواب الثاني : وهو أن يقر أصحاب الديار بصحة كلام أولئك فيما قالوه في (الحدود) وأنه لا بأس بذلك في سبيل المصلحة ، فيأتي آخرون ويقولون :

إن مما يشوه صورة الإسلام في الغرب أيضاً بعض القضايا الموجودة لدى المسلمين مما لا تتسع لها عقول العرب ، كعقيدة (العين) . الملائكة ، والجن ، والشياطين ، وما يتعلق بذلك ، ولتحسين صورة الإسلام لديهم فلا بد من تأويل هذه الأمور ، فنقول إن الملائكة يقصد بها (قوى الخير) ، والجن (قوى الشر)¹ ، ونحو ذلك .

فلا يرد عليهم أصحاب البيان بشيء إلا لزمهم بطيره ، ولا يحتجون لمعلمهم بشيء إلا احتج أولئك بمثله ، تماماً كالفرق الذي قبله.

وإن أقروهم على كلامهم جاء فريق آخر أيضاً ورأى (هدم) بعض الشريعة بحو هذا الكلام حتى يجرح الأمر كله إلى الربدقة الصريحة والاسلاخ من الدين ، وإلا فلاهم يقومون في التناقض ، إذ ليس ما يذكروه من مصلحة تسوّع لهم محالمة النص والإجماع بأولى من مصلحة يراها آخر ويريد بها محالمة نص ثابت ، وليست هاتان المصلحتان بأولى من مصلحة يراها ثالث ويريد بها محالمة نص ثالث ، وهكذا .

ولا يمكن أن يرد على الجميع إلا من التزم النص في جميع أموره ، وتبرأ من جميع ما يخالف ذلك ، والحمد لله رب العالمين .²

¹ وهذا الكلام ليس محيلاً أيضاً ، بل موجود من كلام بعض المصريين .

² يقول محمد محمد حسين رحمه الله (الإسلام والحصارة العربية) ص 53 "الاجتهاد الذي يحترم لمصوص الشريعة ويبحثها في حيلة ونزاهة شيء ، والتطوير الذي يهدف إلى تسويغ قيم الحصار العربية شيء آخر .
الاجتهاد الذي يتمسك بمبادئ الإسلام يقوّدها عوج أخياء شيء ، والتصوير الذي يرس على الأمر الواقع ويسوع عوج الحياة بنصوص الشريعة شيء آخر .

المبحث الرابع

تنبيهات في مسألة المصلحة

سأذكر هنا بعض الأمور التي يجب أن تراعى في النظر إلى المصلحة ومنها .

الأمر الأول :

أن النظر إلى المصلحة يكون عند عدم وجود الدليل الشرعي المعارض :

وذلك أن المسلم مأمور بالامتثال للشرع في جميع أموره ، كما قال تعالى (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعض الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبيناً) ، فإذا برلت بارلة فلا بد أن يرجع في حكمها إلى الأدلة الشرعية كما هو حال العلماء الربانيين وأهل الاستقامة ، فإذا لم يجد من الأدلة الشرعية (الخاصة) حكماً معيناً لها باعتبار أو إلغاء ، فيطر حينئذ في المصالح والمفاسد ، فإن المصالح إذا كانت طاهرة أو راجحة فلا بد أن تكون معتبرة في الشرع ، للعمومات الدالة على ذلك ، ولكن بشرط عدم وجود النص الشرعي المعارض ؛ وإلا كانت المصلحة (منغاة) ، ولا يمكن أن تكون المصلحة ظاهرة أو راجحة عند ذلك.

ومن أمثلة هذا (بيان المثقفين) ؛ فإن جميع ما ذكر من المصالح فيه إنما هي (مصالح مهددة) و (منغاة) لأنها معارضة للنصوص من الكتاب والسنة والإجماع كما سبق تفصيله.

نقطة البدء في اجتهاد اجتهاد هي هذا السؤال هل يصح هذا الأمر شرعاً أو لا يصح ؟ أو ما هو حكم الإسلام في هذا الأمر ؟ .

ونقطة البدء في تصوير المصالح هي ما هي النصوص الشرعية التي تثبت صحة هذا الأمر ؟ أو ما هي النصوص الشرعية التي تثبت حرمة هذا الأمر ؟ .

قال شيخ الإسلام رحمه الله¹:

" المصالح المرسلة : وهو أن يرى المجتهد إن هذا الفعل يجلب منفعة راجحة .

وليس في الشرع ما ينفيه² ، فهذه الطريق فيها خلاف مشهور ، فالفقهاء يسمونها المصالح المرسلة ، ومنهم من يسميها الرأي ، وبعضهم يقرب إليها الاستحسان ، وقريب منها ذوق الصوفية ووجدتهم وإلهاماتهم ، فإن حاصلها أنهم يجدون في القول والعمل مصدحة في قلوبهم وأديانهم ، ويدوقون طعم ثمرته وهذه مصلحة ، لكن بعض الناس يخص المصالح المرسلة : بحفظ النفوس والأموال والأعراض والعقول والأديان ، وليس كذلك بل المصالح المرسلة في حجب المنافع وفي دفع المضار ، وما ذكره من دفع المضار عن هذه الأمور الخمسة فهو أحد القسمين ، وحجب المنفعة يكون في الدنيا وفي الدين ، ففي الدنيا . كالمعاملات والأعمال التي يقال فيها مصلحة للخلق من غير حظر شرعي³ ، وفي الدين : ككثير من المعارف والأحوال والعبادات والزهاديات التي يقال فيها مصلحة للإنسان من غير منع شرعي⁴ ، فمن قصر المصالح على العقوبات التي فيها دفع الفساد عن تلك الأحوال ليحفظ الجسم فقط فقد قصر .

وهذا فصل عظيم ينبغي الاهتمام به ؛ فإن من جهته حصل في الدين اضطراب عظيم ، وكثير من الأمراء والعلماء والعباد رأوا مصالح فاستعملوها بناء على هذا الأصل وقد يكون منها ما هو محظور في الشرع ولم يعلموه⁵ ، وربما قدم على المصالح المرسلة كلاماً بخلاف النصوص ، وكثير منهم من أهمل مصالح يجب اعتبارها شرعاً بناء على أن الشرع لم يرد بها

¹ الفتاوى : 11 / 342 ، وما بعدها .

² انظر إلى هذا القيد : وليس في الشرع ما ينفيه ! .

³ انظر إلى هذا القيد : من غير حظر شرعي ! .

⁴ انظر إلى هذا القيد : من غير منع شرعي ! .

⁵ وهؤلاء من جنس من يقدم (مصلحة الدعوة) على الدليل ، فإنهم يرون مصالح فيقدمونها ومنها ما هو محظور في الشرع ! .

⁶ هنا انقد الشيخ من ترك المصلحة بناء على عدم ورود الدليل الخاص بها ، كما انقد قبله من أخذ بمصلحة قد قام الدليل الشرعي على حظرها ! .

فموت واجبات ومستحبات أو وقع في محظورات ومكروهات ، وقد يكون الشرع ورد بذلك ولم يعلمه .

وحجة الأول¹ : أن هذه مصلحة ، والشرع لا يهمل المصالح ، بل قد دل الكتاب والسنة والإجماع على اعتبارها .

وحجة الثاني² : إن هذا أمر لم يرد به الشرع نصاً ولا قياساً.

والقول بالمصالح المرسله يشرع من الدين ما لم يأذن به الله عالياً³ ، وهي تشبه من بعض الوجوه مسألة الاستحسان والتحسين العقلي والرأي ونحو ذلك ؛ فإن الاستحسان طلب المحسن والأحسن ؛ كالاتخراج ، وهو رؤية الشيء حسناً ، كما أن الاستقياح رؤيته قبيحاً ، والخس : هو المصلحة ، فالاستحسان والاستصلاح متقاربان ، والتحسين العقلي قول بأن العقل يدرك المحسن ، لكن بين هذه فروق .

¹ وهو من عمل بالمصلحة مع قيام الدليل المخاظر .

² الذي ترك المصلحة بناء على أن الشرع لم يرد بها .

³ انظر في هذ الكلام ، وانظر إلى الواقع نجد كلام الشيخ رحمه الله في محله ، مكان هناك شرعاً آخر ووجوباً جديداً

الأمر الثاني :

أن أعظم مصلحة ينظر إليها : مصلحة الحفاظ على الدين :

فإن أعظم المصالح في الوجود مصلحة الحفاظ على الدين ، وبنيها الحفاظ على باقي الضروريات كالنفس والعقل والعرض والمال ، فالمصلحة الشرعية المعتبرة تحفظ للمسلمين دينهم ودنياهم ، فإن حيف على دينهم فيحفظ ولو كان هذا برؤال دنياهم .
قال الشاطبي رحمه الله¹ :

' إن المنافع الحاصلة لممكّن مشوبة بالمضار عادة ، كما أن المضار مخفوفة ببعض المنافع . كما نقول : إن النفوس محتزمة محمّولة ومطلوبة الإحياء ، بحيث إذا دار الأمر بين إحيائها وإتلاف المال عليها ، أو إتلافها وإحياء المال ؛ كان إحيائها أولى ، فإن عارض إحيائها إماتة الدين ؛ كان إحياء الدين أولى وإن أدى إلى إماتتها ، كما جاء في جهاد الكفار ، وقتل المرتد ، وغير ذلك " .

¹ الموافقات : 64/2

الأمر الثالث :

أن المصالح الشرعية المعتبرة ليست منوطة بأهواء الناس وشهواتهم :

بل مسية على الطر الشرعي الصحيح القائم على الأدلة ، والنظر إلى اليوم الآخر ، ولا
لاضطرب الناس في تقدير المصالح لاختلاف أهوائهم .
قال شيخ الإسلام رحمه الله ¹ :

"اعتبار مقادير المصالح والمفاسد هو بميزان الشريعة ، فمتى قدر الإنسان على اتساع
النصوص لم يعدل عنها ، ولا اجتهد برأيه لمعرفة الأشباه والنظائر ، وقل أن تعوز النصوص
من يكون خبيراً بما وبدلالاتها على الأحكام "
وقال الشاطبي رحمه الله ² :

" إن المصالح إنما اعتبرت من حيث وضعها الشارع كذلك ، لا من حيث إدراك المكلف ؛
إذ المصالح تختلف عند ذلك بالنسب والإضافات ."
وقال أيضاً ³ :

" المصالح المحتسة شرعاً والمفاسد المستدفةة إنما تعتبر من حيث تقام الحياة الدنيا للحياة
الأخرى ، لا من حيث أهواء النوس في جلب مصالحها العادية ، أو درء مفاسدها العادية "
وقال أيضاً ⁴ :

" والمصالح والمفاسد الأخروية مقدمة في الاعتبار على المصالح والمفاسد الدنيوية باتفاق ؛ إذ
لا يصح اعتبار مصلحة دنيوية تحل بمصالح الآخرة ، فمعلوم أن ما يحل بمصالح الآخرة غير
موافق لمقصود الشارع ؛ فكان باطلاً " .

¹ الفتاوى : 28 / 129 .

² الموافقات : 42/5 .

³ الموافقات : 63/2 .

⁴ الموافقات : 124/3 .

الأمر الرابع :

أن الاستدلال بمجرد (قاعدة المصالح) على الوقائع لا يسوغ .

لما سبق بيانه في المبحث الأول من أن هذا لا يعيد علماً ، وليس حجة ولا برهاناً ، ولكل أحد أن يستدل بمثل هذه القاعدة ولو كان من أجهل الناس أو أحشهم ، بل لا بد أن يشت أن هذه مصلحة ملائمة لتصرفات الشارع .

والاستدلال عموماً بالقواعد الأصولية أو الفقهية على السوارل والفروع لا يسوغ لأحد سبيل :

الأول . أن تكون هذه القواعد أغنية ليست كلية ، فلا يصح أن تكون دليلاً للمستحد من السوارل ، كما قال ابن بحيم الحمي رحمه الله : " لا يجوز الفتوى بما تقتضيه القواعد والضوابط ؛ لأنها ليست كلية ، بل أغلبية " ¹ .

وجاء في شرح مجلة الأحكام العدلية ² : " فحكم الشرع ما لم يقموا على نقل صريح لا يحكمون بمجرد الاستناد إلى واحدة من هذه القواعد " .

الثاني : أن تكون هذه القواعد كلية تعم جميع فروعها ، وقائمة على الاستقراء التام ؛ إلا أن التحقق من ادراج هذا الفرع بعينه تحت هذه القاعدة يحتاج إلى دليل مستقل ، كقاعدة المصالح ؛ فإن الشرع أتى لتحقيق المصالح وتكميلها ، وإبطال المفسد وتقليلها ، وهذه قاعدة كلية لا يشد عليها فرع ، إلا أن التحقق من المصلحة الشرعية في الفرع يحتاج إلى دليل يثبت وجودها ؛ لأن العقل قد يتحيل ويتوهم وجود المصلحة وهي في حقيقتها مفسدة ، أو تكون مصلحة إلا أنها يحصل بسببها مفسدة أعظم منها .

¹ انظر - القواعد الفقهية : للندوي : ص 293 .

² نفس المرجع .

الأمر الخامس :

أن الدليل الشرعي حيث وجد فهناك المصلحة ، وحيث وجدت المصلحة فقد دل عليها الدليل¹ :

ولا يمكن أن توجد مصلحة لا يدل عليها دليل ، أو دليل لا مصلحة فيه ، وحيث توهم أحد وجود ذلك فلا أحد سببين :

الأول : أن تكون المصلحة موهومة لا حقيقية .

الثاني : أن يكون الدليل غير صحيح ؛ إما في ثبوته أو في دلالاته .

ولما كان عقل الإنسان قاصراً لا يستقل بمعرفة المصالح ، شرع الله سبحانه وتعالى له الشرائع التي توصله إلى مصالحه الدنيوية والأخروية ؛ وبيّن له الأدلة التي تدله على ذلك ؛ لذلك كان لا بد من الرجوع إلى الكتاب والسنة للاستدلال على النوازل.

قال شيخ الإسلام رحمه الله² :

"والقول الجامع : إن الشريعة لا تحمل مصلحة قط ، بل الله تعالى قد أكمل لنا الدين ، وأتم النعمة ، فما من شيء يقرب إلى الجنة إلا وقد حدثنا به النبي صلى الله عليه وسلم ، وتركنا على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعده إلا هالك ، لكن ما اعتقده العقل مصلحة وإن كان الشرع لم يرد به فأحد الأمرين لازم له :

إما أن الشرع دل عليه من حيث لم يعلم هذا الناظر .

أو أنه ليس بمصلحة وإن اعتقده مصلحة .

لأن المصلحة : هي المنفعة الحاصلة أو الغالبة ، وكثير ما يتوهم الناس أن الشيء ينفع في الدين والدنيا ويكون فيه منفعة مرجوحة بالمضرة ؛ كما قال تعالى في الخمر والميسر (قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس وإثمهما أكبر من نفعهما) .

¹ قال رافع بن خديج رضي الله عنه : (عانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أمر كان لنا نافعاً ، وطواعية الله ورسوله أنفع لنا) رواه مسلم .

² الفتاوى : 11 / 344 .

وكثير مما ابتدعه الناس من العقائد والأعمال من بدع أهل الكلام ، وأهل التصوف ، وأهل الرأي ، وأهل الملك ، حسبوه منفعة أو مصلحة نافعاً وحقاً وصواباً ، ولم يكن كلك ، بل كثير من الخارجين عن الإسلام من اليهود والنصارى والمشركين والصابئين والمجوس بحسب كثير منهم أن ما هم عليه من الاعتقادات والمعاملات والعبادات مصلحة لهم في الدين والدنيا ومنفعة لهم ، فقد ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا ، وقد زين لهم سوء عملهم فأروه حسناً ، فإذا كان الإنسان يرى حسناً ما هو سيء كان استحيائه أو استصلاحه قد يكون من هذا الباب .

الخاتمة

وبعد هذا :

فاحرص أخي المسلم على تحقيق التوحيد ، والبراءة من الكفر وأهله ، ومعاداتهم ، والتقرب إلى الله بغضهم ، وتحقيق ملة إبراهيم عليه السلام والذين آمنوا معه (إذ قالوا لقومهم إنا براء منكم ومما تعبدون من دون الله كفرنا بكم وبدا بيننا وبينكم العداوة والبغضاء أبدا حتى تؤمنوا بالله وحده) .

واعلم أن (الحملة القادمة) تستهدف أمرين :

الأمر الأول : عقيدة (الولاء والبراء) ، بتكثيف المؤامرات التي تسمى (مؤتمرات) ، والمحاضرات ، والمقالات ، والندوات ، والبيانات ، والفتاوى ، وغيرها ، مع تعديل مناهج التعليم ، والإعلام ، والتي تظهر الإسلام : دين التسامح مع الآخرين (الكفار) ، والمودة لهم ، والمحبة ، والاحترام ، والتعايش ، وأنه ضد (الكراهية) و (معاداة الأديان) و (بغض غير المسلمين) ، ونحو هذا ، على وتيرة يراد من خلالها نزع عقيدة (الولاء والبراء) من نفوس المؤمنين ، وإزالة الحاجز النفسي بين المسلمين والكفار .

الأمر الثاني : عقيدة (الجهاد في سبيل الله) ، وذلك بتسمية الجهاد بالإرهاب ، والمجاهدين بالإرهابيين ، وإظهارهم بصورة مشوهة في شتى بقاع العالم ، وأنهم يقودون العالم إلى (صراع لا إنساني) ، و أنهم مجرمون لا يراعون الأخلاق ، ولا يرحمون ، وأنهم أصحاب مؤامرات لزعزعة استقرار الشعوب ، إلى غير هذه الشعارات المألوفة ، كما سيصورون هذا العصر بأنه عصر (حوار) لا عصر (صدام) و (صراع) ، وأن المتحضرين بأنفسهم من

الصراعات¹ ، كما سيصور الانهزاميون الجهاد في الإسلام بأنه وسيلة دفع لردع المعتدين عليه ، ولم يشرع لنشر الإسلام في الأرض ، إلى غير هذا .
فاحذر أخي المسلم من الانزلاق وراء هذه الشعارات ، واعتصم بالتوحيد ، وتأمل آيات القرآن ، وأحاديث المصطفى صلوات الله وسلامه عليه ، وقصص الأنبياء ، والسيرة النبوية ، وسير الصحابة والصالحين ، ليظهر لك بطلان ما يدعون إليه .
أسأل الله سبحانه أن ينصر دينه ، وأن يعلي كلمته ، وأن يحفظ على المسلمين دينهم ، وأن يكفيهم شر أعداءهم ، وأن يهدي ضال المسلمين ، وأن ينصر المجاهدين في سبيله في كل مكان ، وأن يرينا في الأمريكان والكفار عجائب قدرته ، إنه ولي ذلك والقادر عليه .
وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

كتبه

ناصر بن حمد الفهد

الرياض

ربيع الآخر - 1423

¹ هذا كله فقط من أجل وأد الجهاد ، أما قتل الأمريكان واليهود والكفار للمسلمين في جميع أنحاء العالم فليس من باب الصراع ولا الصدام إلا أخلاقي ، بل هو من أرقى أبواب الحوارات المزعومة !! .